الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE,
DU DEVELOPPEMENT RURAL
ET DE LA PECHE

وزارة الفلاحة و التنمية
الريفية و الصيد البحري

الدورة الحادية والأربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

روما، 13 - 14 فبراير 2018

كلمة السيد عبد القادر بوعزغي
وزير الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري

السيد رئيس مجلس المحافظين،
السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
السيدات و السادة المحافظين،
الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي الشرف أن أشارك معكم في أشغال الدورة الحادية والأربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والتي سيكون لها بلا شك أثرا خاصا لأنها ستعالج مسألة في غاية الأهمية تتمثل في تعزيز القدرة على الصمود والاستثمار في الاقتصاديات الريفية المستدامة من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية لمئات الملايين من الأشخاص عبر العالم.

كما أنتهز هذه السانحة التي أتيحت لي للثناء على رئيس الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية، السيد Gilbert F. Houngbo، والفريق العامل معه والإشادة بالعمل المميز الذي يقومون به في إطار مكافحة الفقر والجوع و سوء التغذية على المستوى العالمي.

السيد الرئيس،
السيدات و السادة،
الحضور الكريم،

يأتي انعقاد هذه الدورة في سياق يطبعه استمرار ظاهرة الجوع وسوء التغذية في بعض المناطق من العالم،والتي يزيدها تعقيدا وتفاقما انعدام الأمن الناجم عن الأوضاع المناخية القاسية، وأحيانا، الصراعات المحلية المدمرة.

إننا اليوم على يقين بأن مواجهة تحدي تحقيق الأمن الغذائي وتجسيد أهداف التنمية المستدامة لن يتحقق دون التركيز على الاستثمارات الكبرى للتأقلم مع التغيرات المناخية والحد من أخطار الكوارث في القطاع الريفي.

علاوة على ذلك، من شأن التحول الديموغرافي في البلدان النامية، وبالتالي وصول ملايين الشباب إلى سوق العمل في المستقبل القريب، سيجعل الوضع أكثر تعقيدا وإثارة للقلق،لاسيما في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

لذا فإننا، اليوم، ننظر بعين التقدير إلى الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في سبيل إعادة تأهيل الزراعة الأسرية وتعزيز الاستثمار على نحو مستدام في هذا المجال، وخاصة لفائدة شباب الأرياف.

كما نشيد بالمساهمة المتعددة الأوجه التي يقدمها الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية،خاصة من خلال العديد من المشاريع الاستثمارية الرامية إلى إحياء الزراعة الصغيرة في العالم النامي.

ومما لا ريب فيه، أن تركيز الصندوق على تطوير البنى القاعدية الريفية و التأمين العقاري لصغار المزارعين و حصولهم على الخدمات المالية و الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والصدمات الاقتصادية فضلا عن تمكين المرأة سيؤدي،لا محال، إلى إيجاد أوجه التآزر الضرورية وخلق الحركية اللازمة للتنمية الريفية المستدامة التي من شأنها القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية.

كما أن الأهمية القصوى التي يوليها الصندوق للاستثمارات الموجهة نحو تطوير نظم فعالة للإرشاد والبحث المتأقلم، بالإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، هو نهج مثمر من شأنه أن يضع بلا شك صغار المزارعين في وضع يسمح لهم التكفل الأمثل بأنفسهم وبناء مصير آخر.

هذا فضلا عن المساهمة الفعلية والفاعلة التي يمكن أن تقدمها الزراعة الأسرية المستدامة والمدعومة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

السيد الرئيس،
السيدات و السادة،
الحضور الكريم،

إن قطاع الفلاحة بالجزائر يعرف منذ بداية الـ 2000 ، حركية تسمح له بالمساهمة اليوم بصفة معتبرة في النمو الاقتصادي ورفع مستوى الأمن الغذائي للبلاد، وذلك تحت القيادة المستنيرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

و يجدر الذكر إلى أن الجزء الأكبر من المساحة الإقليمية لبلادنا تتواجد في المنطقة الجافة وشبه الجافة وأن مواردنا الطبيعية محدودة وتتميز بهشاشة تجعلها شديدة الحساسية إزاء التدهور الناجم عن التأثير المشترك للجفاف والضغط البشري المنشأ.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدستور المعدل في 2016 ينص في المادة 19على ما يلي :"الدولة تضمن الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة. كما تحمي الدولة الأراضي الفلاحية والأملاك ا لمائية العمومية".

إن جهودنا موازاة مع تنفيذ البرامج الرامية إلى تحديث الزراعة، والتكثيف المستدام للمنتجات الإستراتيجية، وضبط أسواقنا والحفاظ على مواردنا الطبيعية، ترتكز على تنمية الزراعة الأسرية وتعزيز دورها في الاقتصاد الريفي وتغذية سكان الريف.

كما تمت مراعاة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لأعمال الاستثمار والإنتاج، خاصة تسوية مسألة العقار الفلاحي، والتسهيلات الممنوحة للحصول على التمويل والقروض وتنفيذ عملية تحديث التأمين الزراعي.

فالقطاع الفلاحي يساهم ، اليوم، بنسبة 12% من الناتج المحلي الخام الوطني و يشغل1/4 من اليد العاملة ما يعادل 2.500.000 منصب شغل دائم ، بالإضافة إلى إدماج الشباب المتحصل على الشهادات والعاطل عن العمل وإنشاء 22.253 مؤسسة صغيرة في ما يخص دعم الاستثمار الفلاحي.

كما أن قيمة الإنتاج الفلاحي بلغت 3000 مليار دج في 2016 مقابل 500 مليار دج في 2000، وهي تمثل أكثر من 70% من الوفرة الغذائية.

السيد الرئيس،
السيدات و السادة،
الحضور الكريم،

لقد ولدت حركية التنمية احتياجات جديدة نعمل جاهدين للاستجابة لها من خلال مواصلة مسار تحديث الزراعة وتطوير الصناعات الزراعية الغذائية بشكل مستمر لضمان القيمة المضافة لمنتجاتنا وإتاحتها على المدى الطويل لاحتواء التقلبات المزمنة للأسعار ودخول أسواق التصدير.

كما أن إدراج الشباب والنساء في الحياة العملية وإسهامهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا يحض باهتمام خاص، تجسد على أرض الواقع بوضع أجهزة قطاعية وقطاعية مشتركة موجهة لهم.

من ثم فإن فرص العمل المستدامة متاحة لهم في إطار الاستثمارات العامة والخاصة التي تستهدف على وجه الخصوص تحديث مستثمرات الفلاحة وتربية المواشي وتعزيز الإنتاج الفلاحي وتطوير صناعات الأغذية الزراعية.

حيث وضعت آليات لتمكين الشباب والنساء من إنشاء مستثمرات الفلاحة وتربية المواشي على أراض تابعة للملكية الخاصة للدولة،ووحدات ذبح صغيرة ووحدات تحويل وحدات التعبئة والتغليف للمنتجات الفلاحية، وذلك في إطار الشركات مع الفلاحين ومربي الماشية.

كما أنه تتاح الفرصة أمام الشباب والنساء المتحصلين على الشهادات للعمل في الهندسة الزراعية من خلال إنشاء مكاتب دراسات وشركات الخدمات والمختبرات، مما يساعد على تلبية الاحتياجات الناشئة عن حركية التنمية الفلاحية والريفية السارية في البلاد.

السيد الرئيس،
السيدات و السادة،
الحضور الكريم،

ولن أختتم كلمتي دون التذكير، بهذه المناسبة، بأن الصندوق الدولِي للتنمية الزراعية كان من أوائل المانحين الذين كان لهم دور في مجال التنمية الفلاحية في الجزائر، حيث راهن على صغار المزارعين وعلى إدماج المرأة الريفية في دفع عجلة التنمية.

و بعد أَن توقفت الجزائر، فِي عام 2006، عن الاقتراض لدى الصندوق، ثمنت تجربتها المكتسبة من المشاريع والمنهجيات التي تم تنفِيذها سابقا مع الصندوق لإيجاد حلول تنموية خاصة بها وتطويرها.

كما أن بلادي اِكتسبت من مشاريع الصندوق التي نفذت على أراضيها خبرة كبيرة في مختلف المجالات ساهمت في تعزيز التنمية المستدامة والمتناغمة للأقاليم الريفية.

السيد الرئيس،
السيدات و السادة،
الحضور الكريم،

إني على يقين أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في ضوء خبرته الطويلة في تنفيذ المشاريع المتأقلمة مع الظروف الخاصة للمناطق الريفية المتنوعة، سيواصل، بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، القيام بدوره القيادي في الجهد الجماعي للحفاظ على الأراضي الشاسعة المعرضة للخطر وتسييرها على نحو مستدام.

وأخيرا، أود التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يدعو إليه الصندوق ويشجعه يشكل مكسبا ثمينا في الوقت تقتضي فيه التحديات التي نواجهها استغلال جميع أشكال التضامن ، المبتكرة وأكثر نشاطا.

شكرا على كرم الإصغاء.